علي عمر الصيعري

البادئ أظلم

■ لا يصعب على الباحثين والمحللين السياسيين لتجربة الديمقراطيات المتقدمة والناشئة على حد سواء، ملاحظة الهدف الجوهري الذي تضعه تلك الديمقراطيات نصب أعينها عند الإعداد والتهيئة لإجراء أي انتخابات عامة، ويتمثل هذا الهدف في ضمان حيادية واستقلالية الإدارة الانتخابية، بل ويصبح بالنسبة للناشئة- كتجربتنا الديمقراطية- أكثر من ضرورة والح من أهمية ترسخ المداميك التي قامت عليها هذه التجربة، ويكسبها المقدرة على التطور وصولاً الى مصاف دول الديمقراطيات المتقدمة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف حرص نظامنا ومؤتمرنا الشعبي العام والأحزاب السياسية في بلادنا على مراجعة قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠١م وتطويره بإدخال بعض التعديلات عليه لتعزيز الإدارة الانتخابية لما من شأنه إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وتمتين الالتزام بالمعايير والضوابط القانونية التي تحتاجها.

وعلى هذا الأساس جاءت التعديلات الأخيرة التي صوت عليها مجلس النواب بالأغلبية يوم السبت ١١ / ١٢ / ٢٠١٠م وصدر فيها قرار جمهوري بالقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٠م في اليوم الثاني من إقرارها في البرلمان، لتصبح اليوم أكثر مسؤولية وأقرب ملامسة للهدف الجوهري الذي إليه أشرنا مطلع مقالنا هذا.

كما أن صدور القرار الجمهوري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة يوم الأربعاء الموافق ١٥/١٢/٢٠١٠م، جاء بمثابة صمام أمان يضمن حيادية ونزاهة الإدارة الانتخابية، وهو الأمر الذي سيعزز الثقة في نفوس الناخبين والأحزاب والتنظيمات السياسية التي باركت وأيدت صدور هذا القرار وذلكم القانون المعدل بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، كون القضاة من الشرائح الاجتماعية المحظور عليها الانتماءات الحزبية أو التنظيمية، وبوصفهم أهلاً للثقة من سائر ممثلي الاحزاب في اللجان العليا السابقة، كما أن تشكيل اللجنة العليا من بين صفوفهم أفضل وأسلم من الاعتماد على مبدأ التمثيل الحزبي سيما في هذه المرحلة بالذات، مذكّرين أن أحزاب «المشترك» سبق وأن اقترحت بنفسها تشكيل اللجنة العليا من القضاة، وطالبت بإدراجه - أي المقترح - ضمن «اتفاق المبادئ» الذي وقعت عليه مع مؤتمرنا الشعبي العام في سنة ٢٠٠٦م.

ومع ذلك تنكرت أحزاب «المشترك» وعلى رأسها الحزب الاشتراكي للخطوة الشجاعة التي أقدم عليها مؤتمرنا عبر كتلته البرلمانية وبمساندة المستقلين الشرفاء في البرلمان حينما صوتوا بالأغلبية على مشروع التعديلات القانونية، وثارت ثائرتهم في أعقاب صدور القرار الجمهوري بالقانون المعدل، متناسين أن كتلتهم البرلمانية جنباً الى جنب كتلة المؤتمر والمستقلين تدارست وناقشت وصوتت على هذه التعديلات مادة مادة، ولم يتبق سوى التصويت النهائي عليها، وهذا ما تم بعد أن تأكد لمؤتمرنا استحالة إقناع «المشترك» بالنزول عند إرادة الشعب في ممارسة حقه الوطني الديمقراطي.. والبادئ أظلم.

قال الشاعر زهير بن أبي سُلمى:

ومَنْ يوفِ لا يُذمم ومن يهد قلبه
إلى مطمئن البر لا يتجمجم □

المشترك يبيع التمر في سيئون

أحمد مهـــدي

■ بعد أن انفض السامر، وودعنا المغادر الى بواديه والحواضر، وهدأ ضجيج الحدث الجميل، وتم الاحتفاء بالنجاح بما يليق.. نحاول القراءة قليلاً في تجليات المشهد القادم استناداً إلى بعض المعطيات الحاضرة.

اعتراف بتفوق «المشترك» على المؤتمر في إضاعة الوقت، وانتزاع تنازلات كثيرة منه بدون مقابل مضمون أو التزام صادق، عندهم مهارة في التسويف وبراعة في تسويق الأكاذيب في صورة مبادرات وأطروحات والعزف على وتر مشاعر الناس البسطاء، واصطياد مخادع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

وتجيير آثارها السلبية لصالحه، وضمها الى أطروحاته التنظيرية الزائفة التي يعتقد أنه سيظهر - من خلالها - بدور المنقذ أو بوهم تقمص مشهد البطل في الأفلام الهندية الذي بلكمة واحدة يصرع عشرين فرداً.. غير أنه ظهر بدور المهرج على مسرح السيرك، أو كبائع الماء في حارة السقايين وحاول تقمّص شخصية مُهْدي التمر الى البصرة والتمر موجود في البصرة وفي سيئون على قول الشاعر الشعبي وطلعت بضاعته كاسدة.. مضروبة..

الغريب انه على التناقض البارز بين أيديولوجيات ومرجعيات المشترك التي يتضاد كل منها مع الآخر؛ فقد جمعت المصالح الفاسدة ، والمنافع الحاقدة، والمطامع الشخصية بين الشامي والمغربي في سلة واحدة.. في تحالف أن هشّ ورهان ضعيف وركيك، وكلٌ منهم - أي أحزاب المشترك وتفريخاته.. يضمر شراً للآخر.. فقط ينتظر سنوح الفرصة، والجامع لأحقاد وضغائن المشترك.. النقمة الحادة على الوحدة والشعب، وكرهه للمعترك الانتخابي - وأية استحقاقات دستورية وحقوقية واجتماعية لأن رصيده في الشارع خمسة أصفار ومعظم المواطنين لا يطيقونه ويضيقون ذرعاً بخطاباته التأزيمية، وتعجيزاته المستمرة، وابتزازاته الفاضحة، وتعطيلاته المتواصلة لأدنى جهود التوافق وعرقلاته للمشاريع الاستثمارية والخدمية وتفرده في زرع الأزمات وإشعال الفتن والحروب وتشجيعاته المؤازرة للخارجين على القانون، وضرب المؤسسات الدستورية والأمنية، وقتل الأبرياء ونهب المواطنين وإرهاب الآمنين وذلك لأن تخصصه البارع فيه، تخريب، تعطيل، ابتزاز، إنزال مقولات، تدبيج شعارات، زرع إعاقات هنا وهناك؛ دعاه .. في سنة أولى وطنية وثوابت وحدوية.

مثلما نجحت الإرادة السياسية والهبة الوطنية والشعبية في إنجاح بطولة خليجي٢٠ وسط كثرة الدسائس والمتآمرين.. سيتكرر النجاح نفسه في الانتخابات كاستحقاق وفرض واجب لا مناص منه حتى يعطي المواطن صوته لمن يريده ويثق في كفاءته ونزاهته؛ وكعادة فخامة الرئيس إذا وعد.. وفى، وإذا صمم .. حقق ما يريد لسبب بسيط.. تسنده إرادات ودعوات ومحبة ثلاثة وعشرين مليوناً ونود تذكير أحزاب المشترك لمجرد انهم كانوا متصلبين في المراهنة القوية على إفشال خليجي عشرين المحتضن في أرض الجنتين للمرة الأولى وكيف جاء الرد كاسحاً قوياً.. وصفعة مخزية للمعارضين وأذنابهم من المنظرين الذين تتبرأ من مكرهم كل الشياطين، والحال نفسه وربما أفضل منه.. ينسحب على المسار الديمقراطي الانتخابي.. وفي الوقت متسع للمشترك أولابرز عقلائه على الأقل - لكي يعودوا الى رشدهم ويغادروا مربعات شطحاته، ويثبتوا انتصارهم للقيم الوطنية ويدخلوا المنافسة الانتخابية حتى لا يكرر الاشتراكي غلطة انتخابات ١٩٩٧م التي عضّ بعدها أصابع الندم، وغنى اغنية محمد سعد عبدالله متحسراً:

ما يا يفيد الندم
ما دام شرعك حكم
يا للي الدلع ضيعك
خل الدلع ينفعك

وبقدر ما هنالك .. في الجانب الآخر بعض من عجول وطبول لا تفقه ماذا تقول.. ثمة عقول تدرك أن الفرص التاريخية أو المصيرية أو الحساسة تأتي مرة واحدة وإذا غادرت لا تعود، ومسكين يا ناس من قالوا حبيبه عروس.. يمرض مرض قلب أما الموت ما شايموت..

قبل الختام

- أكثر كلمة ترتعدُ منها فرائصُ المشترك هذه الأيام الانتخابات.

- بعض قادة المشترك ينفجرون غضباً على أطفالهم إذا شاهدوا في رسوماتهم وشخبطاتهم صناديق أو أية أشياء تشبهها.

- إن لم ينتصر العقل وتطرد الوساوس الشيطانية والعناد المكابر أتصوّر مصير قيادات المشترك في صندوق أسود شبيه بصندوق وضاح مع الفارق أن الفاعل في الأولى الشعب، وفي الثانية الخليفة.

- كل المعارضة في العالم تتظاهر وتستعجل إجراءات الاحتكام الى الصندوق قبل موعدها الا قيادات المشترك المعارضة التي تطالب بالتأجيل لألفي سنة قادمة.

- أعجبني رد المؤتمر القائل انهم يريدون إحلال لجنة المئتين.. محل مجلس النواب ولجنة الثلاثين تشكل الحكومة، واللجنة الرباعية تؤلف مع الرئيس مجلس الرئاسي الخماسي، حقاً.. الحجة القوية مثل الصبح المنير، وحطاب الليل لا يفلح أبداً.

إيماءة: في أوقات الشدائد .. تلمع المعادن الأصيلة.. وتصنع مفردات النجاح الكبير، والانتصار المثير.. قادة عسكريون في محافظة أبين انتزعوا الإعجاب والتقدير أمثال العمداء محمد عبدالله الصوملي، وعبدالرزاق محمد المروني، وأحمد سالم الوادي وغيرهم لهم منّا .. ألف سلام.

آخر الكلام

ضحوكٌ إلى الأبطال وهو يروعُهُم
وللسيف حدٌّ حين يسطو ورونقُ
البحتري□

حاولوا استعادة العقل

د/ علي مطهر العثربي

■ ليس منطقياً الزعم بقيادة الشارع إلا إذا كان الزاعم بذلك يمتلك الرؤية التي تجلب الخير العام وتدرأ الفتنة والفساد في المجتمع، أما الذي يمتلك زمام المبادرة لإحداث التخريب والتدمير وإشعال الفتن واحتضان عناصر التدمير والتعاون مع الشيطان من أجل الفتنة والخراب، فذلك أدعاء شيطاني عدواني على الإنسانية ترفضه العقول المستنيرة وتستهجنه النفوس السوية وتقاومه الإرادة الإنسانية، ولا يقبل به إلا خارج متمرد وفاسد، وينبغي على من يدعي أنه يمتلك زمام الشارع أن تكون رؤيته ملتزمة بالسلام الاجتماعي ومحترمة لإرادة الشعب تنشد التداول السلمي للسلطة وترفض التخريب والتدمير وتؤمن برأي الأكثرية وتلتزم به، وتمارس العمل المشروع وتجعل مصالح البلاد والعباد العامة فوق مصالحها الخاصة وتصون السيادة الوطنية وترفض الارتماء في أحضان الغير، وتحترم الدستور وتعزز القانون وتجسد الوحدة الوطنية، وتحترم الإرادة الناخبة وتخطب ودها، وتنزع من خطابها عبارات التحدي والتعالي على الشعب وتنزل من أبراجها العاجية، وتقدم رؤاها الواضحة والشفافة الى الشعب.. إن مجرد الإدعاء بامتلاك الشارع غباء، لأن الشارع ليس عبيداً للأدعياء ينفذ إرادتهم الشيطانية، الشارع اليوم يريد من يلتزم بقدسية الإرادة الشعبية المستمدة من الإرادة الإلهية التي تنشد الخير والسلام للناس كافة، ولا يمكن أن ينجر خلف دعاة الفتن وصناع الأزمات، ودعاة الحروب والاقتتال والتمزق والتشرذم.. الشارع اليوم أكثر وعياً وإدراكاً لغاية الدولة العصرية الحديثة، أكثر فهماً لمتطلبات الحياة المعاصرة الآمنة والمستقرة، ولم يعد يقبل بالدفاع عن المصالح الشللية الشيطانية التي تضمر الشر للشعب، ولذلك فالشارع اليوم مع من يجسد الوحدة الوطنية ويصون السيادة الدستورية والقانونية، مع من يغلب المصلحة العليا للجميع على مصالحه الخاصة، مع من يحترم الهيئة الناخبة ويسعى لتحقيق الخير العام ويعزز الأمن والاستقرار ويفتح آفاقاً جديدة لمستقبل أكثر نماء وتطوراً.. يرى كثير من المفكرين السياسيين أن مسرح الحياة اليومية مدرسة سياسية ينبغي أن يتعلم منها الخاصة قبل العامة، النخب السياسية قبل السواد الأعظم من الشعب، ويرون أن ارتكاب الخطأ قد يحدث ولا يرونه عيباً فاضحاً، إنما العيب الفاضح هو الاستمرار في ارتكاب الخطأ وتكراره مرة بعد أخرى دون الاستفادة من مدرسة الحياة اليومية.

إن ما نلمسه في ساحة الفعل السياسي من قول أو فعل لبعض القوى السياسية دليل على حالة الغباء السياسي المستحكم في عقول تلك القوى التي امتلأت عبثاً وجنوناً، فلم تعد تميز بين الخير العام والشر الماحق، ولم تعد تعقل القول الصواب من القول الباطل، ولم تعد تفرق بين الفعل المشروع وغير المشروع، ولم تؤمن بالثوابت أو تحترم الإرادة الشعبية الكلية، ولم تعد قادرة على السير في الطريق الصحيح.. إن الخير كل الخير لهذه القوى المتهالكة ان تلتزم الصمت وتعيد ترتيب أوراقها من جديد وتسعى بعقلانية الى خطب ود الجماهير بخطاب إعلامي وسياسي نقي وخال من الشوائب، فذلك هو السبيل الوحيد أمامها لتستعيد ما بددته من ثقة الجماهير بفعلها المجافي للخير العام وقولها المنافي لجوهر العدل.. فهل ستشهد المرحلة المقبلة حالة من استعادة العقل؟ نأمل ذلك بإذن الله..□

ماذا يريـــد المشتـــرك؟!

اقبال علي عبدالله

■ كنا نعتقد أن ما يسمى «باللقاء المشترك» المعارض ينتهج سياسة وطنية تعكس في مضمونها الوجه الحقيقي للمعارضة التي يتوجب عليها المساهمة في بناء الوطن والمشاركة في ترسيخ أمنه واستقراره من خلال ممارسة معارضة تسعى في أنشطتها وبرامجها الى انتقاد الأوضاع المخلة بتوفير شروط بناء وطن كل أبنائه اختاروا الوحدة بعد عقود من التمزق والتشطير وسنوات طويلة من الهيمنة الاستعمارية الأجنبية في جنوبه والحكم الإمامي المتخلف والمستبد في شماله.

المتتبع للمشهد السياسي وتحديداً بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م سيدرك أن تحالف ما يسمى باللقاء المشترك قد غير من نهجه الوطني الى مسار الفوضى والتخريب وزرع الفتن في محاولة للوصول الى السلطة عبر هذه المسارات بعد أن فشل في إقناع الجماهير عبر صناديق الاقتراع، وكانت الانتخابات البرلمانية وكذلك المحلية وصولاً الى الرئاسية صفعة قوية وجهت في وجه هذا المشترك المعجون بخلطة غريبة من تجمعات حزبية لا جامع لها فكرياً وأيديولوجياً سوى الوصول الى السلطة على حساب إرادة الشعب والمسالك الدستورية والديمقراطية والنظام والقانون.

حقيقة ان الحديث في هذا المضمار والذي نملك ملفاته ونستطيع كشفها للشعب، لا يهمنا اليوم ونحن نستعد للاستحقاق الدستوري القادم المتمثل في الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في موعدها يوم السابع والعشرين من ابريل القادم.

محاولة «المشترك» تجربة ابتزازه السياسي لإقناع المؤتمر الشعبي العام بتأجيل الانتخابات كما فعل في فبراير العام المنصرم واستطاع بذرائع اتضح للشعب قبل المؤتمر الشعبي العام انها كاذبة.. الهدف منها إدخال البلاد في طوفان من الإرهاصات السياسية.. ولكون المؤتمر الشعبي العام حرص ويحرص على المشاركة الفعالة لكل الاحزاب في قيادة دفة أمور البلاد عبر صناديق الانتخابات باعتبار أن الوطن ملك الجميع، فقد وافق على التأجيل وهو أمر نعترف أنه قوبل باستياء واسع من قبل أعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام.

واليوم يحاول المشترك تكرار المشهد ولكن بطرق أقل ما يمكن وصفها بأنها (عدائية) ضد الوطن والشعب.. ففي الوقت الذي وفر مؤتمرنا الشعبي كل الظروف والمناخات أمام (المشترك) وفتح باب الحوار مع كل الاحزاب والأطياف السياسية لوضع المعالجات المشتركة لإخراج الوطن من أزماته السياسية والاقتصادية والتنموية والتي يعرف الجميع أن مماحكات المشترك كانت سبباً رئيسياً فيها.. عكست عقم التفكير السياسي لقادته.

ولعل التجمع الذي لم يضم أكثر من مائتي شخص صباح الاثنين الماضي كان استجابة مخزية لتلك الدعوة التي لن تؤجل الانتخابات ولا تعنينا في المؤتمر.. المهم عدم اللجوء الى الفوضى والتخريب.. فماذا يريد المشترك؟□

الاستحقاق الانتخابي

أحمد محمد راجح

■ بدأت التحضيرات الجدية للانتخابات البرلمانية التي ستجرى في بداية الربع الثاني من العام القادم ٢٠١١م، بدءاً بإقرار مجلس النواب تعديلات قانون الانتخابات العامة والاستفتاء، ثم إقرار قائمة اسماء اللجنة العليا للانتخابات وصدور القرار الجمهوري بأسمائهم لتنفيذ الانتخابات بقدر كبير من الشفافية والنزاهة، وبدا ان المعارضة غير راضية في السير نحو تنفيذ هذا الاستحقاق الديمقراطي وبالتالي فقد بدأت بتنفيذ فعاليات احتجاجية.

وإذا كان من حق المعارضة ممارسة فعاليات احتجاجية تكون موافقة للدستور والقانون، فإنها بذلك إنما تمارس حقاً كفله الدستور والقانون.. بل إن الدستور والقانون إضافة الى ذلك قد وفرا لها الحماية لتلك الممارسة.. فقط الخطأ ياتي عندما تكون هذه الممارسة خارج الدستور والقانون، وهنا يجب التوقف والوقوف عند هذه الممارسات.. بل والمحاسبة على عدم الالتزام بالدستور والقانون، لأن الجميع تحت سلطة الدستور والقانون لا فوق سلطتهما، وليختلف البعض مع البعض من أجل مصلحة الوطن وكيفية خدمته.. غير أنه ينبغي أن يكون الاختلاف- وليس الخلاف- له سقف تحدده الثوابت الوطنية التي يجب على الجميع التوقف عندها.. أما إذا لم توجد ثوابت ولا قواعد ولا ضوابط تنظم الملعب الديمقراطي فإن ذلك قد يؤدي الى إيجاد حالة من الخلاف الذي يضر بالوطن وبوحدته ويعمل على إذكاء صراعات داخل المجتمع، هو في غنى عنها، وبذلك نكون قد استخدمنا الديمقراطية للإضرار بالوطن بدلاً من استخدامها لخدمته من خلال التداول السلمي للسلطة وذلك عبر آليات الديمقراطية التي نؤمن بها وقد ارتضيناها جميعاً لتحكم سلوكنا وتصرفاتنا تجاه الوطن وتجاه بعضنا البعض.. فهل نتعلم كيفية إدارة خلافاتنا في اطار مفهوم الديمقراطية بآلياتها؟ أم أننا سنظل ندور في حلقة مفرغة.. وكل منا يلقي باللائمة على الآخر؟!□

اليمن أولاً

زبيدة شعب

■ نختلف أو نتفق سواء أكنا في السلطة أم في المعارضة لكن يجب أن يكون همّنا الأول هو اليمن.

وما يحز في النفس هي تلك الكتابات التي نقرأها هنا وهناك في عدد من الصحف من بعض الكتاب والذين يعبرون فيها عن عدائهم للوطن وليس للحزب الحاكم ومن ينتمون اليه.

إننا نعلنها صادقين مطالبين تلك الأقلام بالكف عن الإساءة للوطن لأنه فوق الجميع أياً كانت أطيافهم السياسية ومشاربهم الفكرية.

فليس من المعقول أن ينبري يمني لتشويه صورة بلده لمجرد أنه فقد مصلحة ما أو اختلف مع مسؤول أوغير ذلك.. لذا يجب علينا أن نتعلم أن مواطنتنا لا يجب أن تنتهي عند آخر معبر للحدود.

وكم كنت أتمنى أن نتعلم من المصريين الذين ما إذا أرادت منظمة دولية مشبوهة أو غيرها النيل من سمعة مصر انبرى لها الجميع سلطة ومعارضة مدافعين عن سمعة مصر عكسنا نحن الذين كلما أصدرت إحدى المنظمات المشبوهة تقريراً ضد بلادنا هلل له نفرٌ من قومنا وكبروا بدلاً من الدفاع عن وطنهم وكأنهم يشمتون بهذا الوطن الذي ياويهم .. فيا هؤلاء هلاّ تثوبون الى رشدكم؟ نتمنى ذلك.□

كل اثنين

أحمد التميمي

برلمانيو حضرموت

■ تحولت درة المكلا الى برنامج عملي جاد للاخوة أعضاء البرلمان من أبناء حضرموت ممثلينا في مجلس النواب وغابت عنهم العديد من قضايا المواطنين وهي قضية واجب الدفاع عنها لكونها من حر مال الشيخ عبدالله بقشان اشتراها للاستثمار وفق القانون لكن هناك قضايا اخرى وجب الوقوف أمامها وهي من صلب المهام الموكلة الى البرلمانيين.

لقد سقط معظم الطلاب في الثانوية العامة وخصوصاً في الدائرة (١٤٦) حيث لم ينجح الا ثلاث بنات وثلاثة أولاد من أصل مدرستين ثانويتين واحدة للأولاد وأخرى للبنات ولم يحرك النائب ولا اخوانه من الكتلة ساكناً تجاه قضية في غاية الاهمية بل واكثر أهمية من درة المكلا من وجهة نظر العديد من المواطنين الذين سقط أبناؤهم في الشهادة العامة وأجبروا على إعادة السنة مرة أخرى ولم يعلم عن الاسباب ومعالجتها في حينها.

عندما صدر بيان من علماء ووجهاء وتجار حضرموت حول القرصنة البرية وسرقة السيارات في الطريق الآمن عدن - حضرموت لم يحضر من مجلس النواب الا واحد والبقية لم تحرك أصابع يدها الا في التشهد واكتفوا بالصمت وهي قضية مهمة بل وحساسة جداً وتهم الوطن وأمنه واستقراره وتهدد الحياة الاقتصادية وحسمها واجب بتكاتف الجميع نواباً وعلماء ومشائخ ووجهاء ومواطنين.

انتقاء قضايا بعينها وترك بقية القضايا يشكل معضلة للوطن والمواطن يا نواب الشعب.□

عبدان دهيس

الرئيس.. وشتاء جميل في عدن

■ الشتاء جميل ورائع في عدن بوجود فخامة الرئيس في هذه المدينة العريقة الوديعة الهادئة الآمنة، وأهلها وناسها الطيبين الودودين..!

عدن مدينة كل اليمنيين، بالطبع هي سعيدة بوجود فخامة الرئيس التي اعتادت في كل زياراته لها ان يحمل معه بشائر الخير والفرح والأعمال الجميلة والرائعة والسارة ليس بالأقوال والخطابات ودغدغة المشاعر، ولكن بالأفعال، بمزيد من مشاريع البناء والتنمية لتعويضها عما فاتها من سنوات الحرمان والبؤس والمعاناة التي عاشتها في العهد الشمولي ووضعتها في «الدرك الاسفل» في قائمة التطوير والتحديث والبناء والتنمية وجعلتها في قطيعة دائمة مع الجزء الآخر من جسدها اليمني، ومع جيرانها الأقربين، وغيّبها عن الحضور اللائق في محيطها الأقليمي والعربي والإسلامي..

في عدن وبتوجيهات من فخامته عقدت الحكومة اجتماعها الاسبوعي - الثلاثاء الماضي وبمشاركة قيادات السلطة المحلية في محافظات: عدن، أبين ولحج، وقد ترأس فخامته جانباً من هذا الاجتماع، فكان اجتماعاً حيوياً ومهماً ومتميزاً.. ونظراً لما حملته كلمته من مضامين ذات صلة نحو مزيد من مشاريع البناء والتنمية، أكد فخامته على قضايا مهمة أبرزها: ترشيد الانفاق، الازدواج الوظيفي، تصحيح الاختلالات في الأوضاع المالية والإدارية أينما وجدت، مكافحة أي حالات تتسبب في العبث بالأموال العامة، تطبيق الرقابة السابقة واللاحقة على عمليات الإنفاق وخاصة ما يتصل بتنفيذ المشاريع، والتأكد من مدى الحاجة الفعلية لها من عدمها، تشديد الرقابة على المؤسسات ذات الاستقلال المالي والإداري وإخضاعها للتقييم المستمر، الاهتمام بالمنشآت الرياضية والمرافق الخدمية ومشاريع البنى التحتية التي تم إنشاؤها في إطار خليجي٢٠ والحفاظ عليها وصيانتها، تطوير البنية التحتية للمنطقة الصناعية بالمنطقة الحرة بعدن، تحديث مصافي عدن، تحلية مياه البحر لإمدادات المياه لأمانة العاصمة - صنعاء من الحديدة، تحلية المياه لمدينتي تعز وإب، إنشاء مزيد من المدن السكنية لذوي الدخل المحدود، الإسراع في تجهيز كلية الهندسة بجامعة عدن، الإعداد الجيد للأولويات التنموية، التي سيتم عرضها على اجتماع الرياض لمجموعة أصدقاء اليمن.

في عدن التقى فخامته بقيادة السلطة المحلية والتنفيذية وفي محافظة لحج ايضاً، ومن عدن زار أبين، وفي عدن قام بزيارات ميدانية لعدد من المنشآت والمرافق الحيوية، وافتتح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية ، وفي عدن يحضر ويشارك في فعاليات اجتماعية وثقافية ورياضية ايضاً ومجلسه عامر بالشخصيات الوطنية والاجتماعية والأعيان ومن شرائح عامة المجتمع.. إنه وفاء الرئيس القائد لهذه المدينة وناسها التي بادلته وتبادله الوفاء بالوفاء، بالطبع الشتاء جميل ورائع في عدن بوجود فخامة الرئيس حفظه الله.□

ابـــن النيل

السلام الوهم

دونما أية بارقة أمل تلوح في الأفق.. بحيث تشكل مدعاة للتفاؤل، توجه المفاوضون الفلسطينيون في الآونة الأخيرة إلى واشنطن، للقاء وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، سعياً للبحث عن مخرج مناسب للمأزق السياسي الذي وضعوا أنفسهم فيه، وبمحض إرادتهم، بدعوى أنه لاسبيل لاستعادة حقوقهم الوطنية الثابتة والمشروعة من قبضة الاحتلال الصهيوني البغيض، بغير المفاوضات المباشرة مع مغتصبيها.

وكان قد أعلن سيد البيت الابيض الامريكي قبلها بأيام قلائل عن تخلي ادارته كراع حصري لتلك المفاوضات الفلسطينية الصهيونية عن دورها المفترض في اقناع الجانب الصهيوني بتجميد بناء مستوطناته، ولو لبضعة أشهر.. كشرط لقبول الجانب الفلسطيني بالعودة إلى طاولة التفاوض بين الجانبين.

ولانعرف على وجه التحديد ما الذي يرتجيه أقطاب ما اصطلح على تسميتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية من مفاوضات كهذه، مضى على انخراطهم في مغبة جولاتها التي لاتنتهي عشرات الأعوام دون جدوى، مادام المحتل الصهيوني لم يشأ القبول بشرط متواضع كهذا.. حتى ولو كان ذلك على سبيل ابدائه نوعاً من حسن النية على الأقل..؟!

ثم.. لماذا يصر هذا المحتل العنصري الوقح على المضي في غيه، ومواصلة بناء مستوطناته، إذا كان جاداً في ادعاء رغبته في احلال نوع من السلام في هذه المنطقة المهمة من العالم..؟!

أسئلة كثيرة ومتعددة تلك التي باتت تطرح نفسها بإلحاح.. ليس في أيامنا هذه فحسب، مجرد ملهاة لإضاعة الوقت ليس إلاّ، غير أن أرباب المفاوضات هذه كان لهم رأي آخر.

لقد سبق وأن راهن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على امكانية حصوله على دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس، وبذات الطريقة، ودفع حياته ثمناً لرهانه الخاسر، بعدما وصل إلى طريق مسدود مع العدو ذاته، بفعل رفضه مبدأ التفريط في ثوابت منظمة التحرير الفلسطينية إياها.

فهل آن لخلفائه أن يدركوا حقيقة أن الحق بغير القوة ضائع، وأن السلام بغير امكانية الدفاع عنه استسلام..؟! هذا هو السؤال.. والى حديث آخر.□